

بروكسيل، 11 نيسان/أبريل 2013

## توصية

مُقدّم باسم

لجنة حقوق المرأة في البلدان الأورو-متوسطية  
من طرف رئيسة اللجنة السيدة سميرة مرعي فريعة (تونس)

حول

"دور المرأة في الحوكمة الجديدة"

إنّ لجنة حقوق المرأة في البلدان الأورو-متوسطية:

1. تحث الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط على القيام بإصلاحات دستورية لتكريس مبدأ المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة وإحداث تقدم سريع فيما يخص التمثيل المتكافئ للجنسين في المؤسسات المنتخبة، ومراجعة القوانين لإرساء منظومة انتخابية تتلاءم مع روح هذا المبدأ، وكذلك القوانين المتعلقة بالأحزاب السياسية والمنظمات النقابية لإلزامها باحترام مبدأ التكافؤ في الفرص بين المرأة والرجل في هيئاتها القيادية،
2. تعترف بدور الأحزاب السياسية والمنظمات المهنية وغير الحكومية باعتبارها عناصر رئيسية لتعزيز الحقوق السياسية للمرأة؛ وتطالبها بالتالي باختيار مرشحاتهم للانتخابات على أساس الكفاءة والنزاهة، مع ضمان مبدأ التكافؤ والحرص على تقوية وتعزيز المرأة داخل الأحزاب السياسية،
3. يعتبر ضروريا العمل على بلوغ التناصف في أهم مراكز القرار سواء على المستويين البرلماني والحكومي، أو على مستوى الشركات والمؤسسات الاقتصادية الكبرى عن طريق التطبيق التدريجي لنظام الكوتا أو غيره من أشكال العمل الايجابية داخل البرلمانات والأحزاب السياسية والجماعات المحلية، وفرض عقوبات قانونية ومالية في صورة عدم احترام هذا النظام، وهي عقوبات أثبتت أنها الأكثر فعالية لبلوغ التناصف في مجال السياسة،
4. تدعو إلى خلق "فضاء يجمع بين النساء" داخل البرلمان الوطني، يكون هدفه تعزيز المشاركة السياسية للمرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين في السياسة والتشريعات؛

5. تدعو إلى اعتماد نظام الرئاسة المشتركة بين المرأة والرجل في المؤسسات الوطنية والمحلية في البلدان الأورو-متوسطية، بهدف تقوية الرؤية النسائية والكفاءات القيادية لدى المرأة في مجال السياسة،
6. تطالب بتكوين لوبي نسائي أورو-متوسطي (على غرار اللوبي الأوروبي) يضم أعضاء لجنة حقوق المرأة في الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، الذي يعمل بالتوازي مع أنشطة اللجنة للضغط على الاتحاد وهياكله وحكومات البلدان الأعضاء قصد تطوير أوضاع المرأة، وتقترح اللجنة كذلك إنشاء موقع على الإنترنت للتفاعل بين أعضائها وتبادل الأفكار والتجارب،
7. تدعو إلى إحداث مرصد أورو-متوسطي للتناصف بين المرأة والرجل لجمع وتحليل ونشر بيانات مصنفة حسب الجنس، بهدف رصد حالة المساواة بين الجنسين في مراكز القرار في جميع القطاعات (العامة والخاصة) وفي الإدارة الاقتصادية، وعلى جميع المستويات، وتوفر أساساً يُستخدم لوضع تدابير إضافية إذا لم يتم تحقيق الأهداف،
8. تشير إلى أهمية وسائل الإعلام والتعليم في تعزيز مشاركة المرأة في السياسة، والتصدي للتصورات النمطية وإصلاح المواقف الاجتماعية، وتطالب بإنشاء آلية للتحفيز والدعم الاقتصادي لتعليم المرأة وتدعو إلى تعزيز التوجيه، والتدريب المناسب وبرامج تبادل الممارسات الجيدة، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء في وقت مبكر من حياتهم المهنية اللاتي لديهن مسؤوليات سياسية،
9. تدعو إلى إطلاق حملات توعية لدعم ترسيخ مفهوم أن النساء والرجال هم شركاء متساوون في جميع المجالات، ومحاربة جميع أشكال التمييز ضد النساء، وتدعو المنظمات غير الحكومية والمحلية لإطلاق حملات لتوعية النساء والفتيات بحقوقهن ومسؤولياتهن والتزامات الحكومات الوطنية والمحلية فيما يتعلق باحترام وحماية وتعزيز حقوقهن،
9. تشدد على أهمية دور البرلمان والحكومات في سنّ قوانين وضمان تطبيقها، بالإضافة إلى التيقن من وجود العقاب؛ بهدف محاربة العنف ضد المرأة، وتطالبهم بالقيام وبتعزيز برامج التوعية والإعلام والتثقيف في العنف المنزلي، خاصة البرامج الموجهة لصغار السنّ، بما يكفل حرمة المرأة الجسدية والنفسية، ويشجّع على إحداث آليات لمساعدة ومساندة الضحايا، ومتابعة مرتكبي العنف، وتدعو الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط، وخاصة التي لم تقم بذلك بعد، لأن تصبح طرفاً في الآليات الدولية الخاصة بمجال حقوق المرأة ومكافحة العنف وجميع أشكال التمييز ضد المرأة، ولاسيما اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء حول جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) واتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي، والمعروفة باسم اتفاقية اسطنبول.
11. ترحب بعقد المؤتمر الوزاري الثالث للاتحاد من أجل المتوسط يومي 3 و4 جويلية 2013 بباريس بشأن تعزيز دور المرأة في المجتمع،
12. ترحب بمنح العلامات لمشاريع الاتحاد من أجل المتوسط المتعلقة بـ "النساء الشابات: سيدات الأعمال"، و"تطوير مهارات المرأة"، و"مهارات من أجل النجاح: مهارات لصالح توظيف المرأة"، دعوة للتنفيذ السريع،

13. - تدعو الحكومات إلى اتخاذ خطوات ملموسة للقضاء على العوائق التي تحول دون تنظيم المشاريع لاعتبارات متعلقة بالمساواة بين الجنسين، وتشجيع إنشاء شبكات لقادة الأعمال سواء على المستوى المحلي أو الوطني أو الدولي، وكذلك وضع برامج تدريبية وتسهيل الحصول على القروض الصغيرة، خاصة وأنها تعتبر أداة فعالة،

14. ترحب بإطلاق مشروع نساء تي.في "Nissa TV"، وهي قناة تلفزيونية أورو-متوسطة مخصصة للمرأة، تهدف إلى تشجيع وتعزيز المساواة بين الجنسين في بلدان البحر الأبيض المتوسط، سيتم تركيز مقرها الرئيسي، بشكل رمزي، في تونس، ومقرها الإداري في بروكسيل، وستتولى إحداهن مكاتب في أهم العواصم في المنطقة الأورو-متوسطة،

15. تعرب اللجنة عن تضامنها مع جميع نساء الدول الأورومتوسطية. وتدين كل أشكال العنف، والاحتلال، والقهر والظلم الاجتماعي والاقتصادي<sup>1</sup>.

\*  
\* \* \*

توكل لرئيستها رفع هذه التوصية إلى الرئاسة المشتركة للاتحاد من أجل المتوسط، والأمين العام للاتحاد، وجامعة الدول العربية، ومجلس وزراء الاتحاد الأوروبي، والممثلة العليا/ نائبة الرئيس كاترين أشتون، والمفوضية الأوروبية، والبرلمانات والحكومات الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط والبرلمان الأوروبي.

\*\*\*\*\*

<sup>1</sup>. مع تحفظ السيدة ساري السايح (البرلمان الأوروبي)

## مرفق تقرير حول أنشطة 2012-2013

اختارت لجنة حقوق المرأة في الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط موضوع "دور المرأة في الحوكمة الجديدة". واجتمعت في مناسبتين: يوم 6 ديسمبر 2012، ويوم 24 جانفي 2013.

الاجتماع الأول الذي انعقد بزغرب، افتتحه السيد Josip LEKO، رئيس البرلمان الكرواتي. وشاركت فيه السيدة Cecilia ATTARD-PIROTTA، مساعدة الأمين العام للاتحاد من أجل المتوسط المسؤولة عن الشؤون الاجتماعية والمدنية.

الاجتماع الثاني انعقد ببروكسيل، وتمّ تنظيمه بالاشتراك مع لجنة الشؤون السياسية والأمن وحقوق الإنسان، من أجل مناقشة موضوع مشترك يتعلق بـ "أن تكوني امرأة في مجال السياسة".

وباعتبار أنّ اللجنة سبق لها أن قدّمت عدة توصيات خلال الدورات السابقة لكن لم يتمّ تفعيلها، فقد أكد أعضاء اللجنة على ضرورة التركيز على إجراءات ملموسة خلال هذا الاجتماع.

وكانت المناقشات غنية ومثمرة، توصل خلالها أعضاء اللجنة إلى الانطباع العام بأنّ عدد النساء في مواقع صنع القرار السياسي لا يتوافق مع الطموحات والأمال المنتظرة.

وأكدوا أنّه على الرغم من الجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والإقليمي، فإنّ المرأة في المنطقة الأورو-متوسطية لا تزال تعاني من العديد من العقبات التي تحرمها من حقوقها الأساسية، والتي تعيق بلوغها مرتبة التنافس، خاصة فيما يتعلق بالمشاركة السياسية.

وشددوا على الحاجة إلى تطوير مفهوم "التنافس الديمقراطي"، وإدماج مقاربة النوع الاجتماعي من طرف مختلف الحكومات.

من ناحية أخرى، وبصفتها رئيسة اللجنة، شاركت السيدة سميرة مرعي فريعة في الاجتماع التحضيري لمنتدى المجتمع المدني الذي انعقد بالدار البيضاء من 22 إلى 25 نوفمبر 2012، والذي خُصص لمناقشة موضوع "مساهمة المرأة في الحوار والتغيير". وشاركت في المنتدى المدني الذي انعقد بمرسيليا من 4 إلى 7 أبريل 2013.

وأخيرا، بمناسبة اليوم العالمي للمرأة، وجّهت رئيسة اللجنة دعوة لأعضاء مكتب اللجنة للاجتماع بتونس يوم 8 مارس 2013، لكنهم للأسف اعتذروا فتمّ تأجيل الاجتماع.